

# المحافظون في إيران ينافسون أنفسهم في السباق نحو البرلمان

## انعدام الثقة بين الشعب ونظامه ينفر الناخبين من صناديق الاقتراع



### انتخابات لا تثير اهتمام الشارع الإيراني

هذا النقاش عن برامج المرشحين يفقد البرلمان، المفترض أنه أساس النظام وجاهة وجوده.

وكانت تقارير غريبة تحدثت عن عملية "تطهير" تجري في إيران ضد الإصلاحيين، ما قد يقضي على الاتفاق النووي. وكشفت هذه التقارير أن المحافظين المتشددين والحرس الثوري عازمون على التلاعب بالانتخابات البرلمانية بغية تأمين فوز كاسح داخل البرلمان، وهو ما من شأنه الإطاحة باتفاق فيينا الموقع عام 2015.

وتسلط التقارير الضوء على عملية استبعاد الكثير من المرشحين الإصلاحيين من قوائم الانتخابات، وبشكل منهج، من قبل مجلس صيانة الدستور، وهو كيان قوي مؤلف من 12 شخصا من رجال القضاء والدين، الذين يعينهم المرشد الأعلى للثورة شخصيا. وقد جرى، وفق ما أعلن رسميا، إقصاء أكثر من 90 مرشحا من قوائم المرشحين الإصلاحيين، التي تضم 290 مرشحا. وتقول بعض المعلومات إن حوافز الإقصاء استندت على أسباب اعتباطية يصعب التيقن منها من ارتكاب مخالفات مالية وانتهى بعدم الإيمان بالإسلام.

تم انتخابهم من قبل السلطة الحقيقية للبلاد قبل إخضاعهم للاقتراع العام. وتتحرك لوائح المرشحين وفق هامش يناقش ما يمكن لهم تقديمه من إضافات ومساهمات داخل البرلمان لمقاربة عضلات البلد في السياسة الاقتصادية. وتدور الحملات حول ما يمكن لهذا البرلمان أن يفعل لإحداث تحول يطل شؤون الميزانية والنظام المصرفي والسياسة التجارية والإسكان والطاقة والتلوث.

### عملية تطهير

تعتبر مسألة التركيز على ما هو إنمائي معيشي أصرا مهما بالنسبة للإيرانيين، غير أنه لن يكون حافزا كافيا لدفع الناخبين نحو صناديق الاقتراع أو حتى تحريك همم الكتل الناخبة في الحملات الانتخابية قبل ذلك، رغم أن البلد يعيش أزمة خانقة سببها خيارات النظام السياسي، وبالتالي فإن أي معالجة جديرة وناجعة لآزمات البلد وجب أن تمر من خلال تغيير سياسي يطل توجهات النظام برمتها، وإحداث انقلاب في آليات اتخاذ القرار، وغياب

وجغرافية انطلاقها، هوة كبيرة بين النظام والشعب، خصوصا أن المواطن بات لا يجد في هذا النظام إلا سلطة قمع، أي واجهة نقيضة وليست راعية وحاضنة للبلد وأهله. وعليه فإن برودة الناخبين تعود إلى عدم رغبتهم بالمساهمة في شهادة زور تُشرع لنظام الجمهورية الإسلامية برلمانا جديدا.

ويجد الناخب الإيراني نفسه أمام مشهد ضبابي في قراءة لوائح المرشحين، خصوصا أن الأحزاب السياسية في البلد على غرار الدول الأخرى، حتى تلك في بلدان العالم الثالث، على نحو يجعل من عملية اختيار المرشح عملية ضبابية لا تخضع للمعايير التقليدية وفق البرامج الانتخابية أو وفق التوجهات المعروفة أو المستحدثة لتلك التيارات والأحزاب. ويقول الخبراء إن غياب التنافس السياسي الواضح يجعل مسألة اختيار المرشح تجري وفق مواصفات لا تخضع لاعتبارات المصلحة العامة والسياسة الأصلح، بل لاعتبارات التسليم بالامر الواقع الذي تقرره سلطة اختيار المرشحين وإقصاء غيرهم، بما يقدم للناخبين مشهدا من المرشحين

الحرس الثوري ودوائر السلطة التابعة والمالية لخط المرشد علي خامنئي وخياراته.

وتجمع التقارير في إيران على انعدام وجود معركة انتخابية تواكب استحقاق 21 فبراير، وأن أمر عدم الاهتمام الشعبي بهذه الانتخابات يعود منوطا إلى عدم وجود تيارات مناهضة للناخبين

داخل آلية السلطة في البلاد، وبالتالي غياب نقاش حقيقي بين تيارات فكرية وشخصيات قيادية تستقطب توجهات شعبية متعددة.

### واجهة فرعية

فقدت المؤسسة البرلمانية في إيران الكثير من سلطاتها وصلاحتها خلال العقود الأخيرة. وبات البرلمان واجهة فرعية لا تمثل حقيقة الصراع السياسي وتوازناته، حيث يتخذ قرار الحكم والتشريع الحقيقي في دوائر أخرى ووفق آليات موازية لا تترك للمؤسسة التشريعية إلا التصديق على ما يقر خارج جدرانها وأصول عملها.

بات البرلمان ظلا وليس أصلا لإنتاج السياسة في البلاد، وهو عاجز عن فرض خيارات الدولة لإدارة السياسة الداخلية أو وضع العناوين الكبرى التي يتم وفقها تقرير السياسات الخارجية. ويقول مراقبون إن العملية الانتخابية تجري للاستعانة بشكل اصطناعي بالاقتراع الشعبي للتصديق على ما يقره الولي الفقيه ومؤسسات

تنفس النظام الإيراني الصعداء بمرور الذكرى الواحدة والأربعين للثورة دون أي احتجاجات كتلك التي شهدتها البلاد السنة الماضية، حيث رفع الإيرانيون صورا للشاه رضا بهلوي تعبيرا عن غضبهم من نظام الولي الفقيه. لكن، هذا "الهدوء" الذي ساد لم يكن سببه تراجع الغضب الشعبي، بل عكس موقفا شعبيا إيرانيا قاطع الاحتفالات بذكرى الثورة ملثما يهدد بمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي انطلقت حملاتها وسط إقصاء تام للإصلاحيين، وفي سياق تصاعد حملة الضغط القسوى الأميركي. لا يتوقع حدوث مفاجآت كبرى في انتخابات تبدو منضبطة داخل السياق الذي يهيمن عليه النظام السياسي، لاسيما الدوائر القريبة من المرشد الأعلى.

طهران - يتطلع المحافظون في إيران إلى السيطرة على أغلبية مقاعد البرلمان، إن لم يكن كلها بعد أن تم إقصاء أبرز المرشحين الإصلاحيين والعدول، للحكم في الأجنحة البرلمانية بالطريقة التي اتبعوها بعد انتخابات 2008 و2012.

خلال الانتخابات التي تزامنت مع مفاوضات الاتفاق النووي، كانت إيران تحتاج لأن تجلس صورتها في الداخل والخارج، لذلك وافق مجلس صيانة الدستور، الذي يهيمن عليه المحافظون، على معظم المرشحين الإصلاحيين لأول مرة في العديد من الدورات الانتخابية. وقد أدت الانتخابات إلى تهميش المتشددين الإيرانيين في البرلمان.

اليوم، تغيرت الصورة، ويحتاج النظام، الذي يواجه ضغوطا متصاعدة في الداخل والخارج إلى إحكام قبضته على كل مفاصل الدولة، ومن بينها البرلمان الذي يدار بعناية من قبل مجلس صيانة الدستور الذي يجب أن يوافق أيضا على المرشحين قبل أن يتمكنوا من الترشح للمناصب. ويجب أن يقر التشريع قبل أن يصبح قانونا مصادقا عليه في البرلمان.

ويراقب متابعون للشؤون الإيرانية التحولات الطارئة على أداء إيران السياسي المقبل من خلال دراسة تفصيلية لمجريات الحملات المتعلقة بالانتخابات التي ستجري يوم 21 فبراير 2020، والتي تقرر إجراؤها بعد ثلاثة أشهر فقط من اندلاع احتجاجات تنديدا بارتفاع أسعار البنزين في جميع أنحاء إيران في نوفمبر 2019.

وتمثل الحملات الانتخابية مناسبة ومنصة للكشف عن نوعية النقاش الداخلي في إيران على خلفية ما تعانیه جراء العقوبات الاقتصادية التي تفرضها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وفي ما تلقته من ضربات عسكرية مباشرة، سواء من خلال تصفية واشنطن لقائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني، أو من خلال الضربات التي توجهها إسرائيل

# أجندات أردوغان المختلفة لا تجمل واقع تركيا المختنق

سوبرمان وباتمان في البداية لوضعهما في موقف صعب، وبعد ذلك يحاولان تشتيت انتباههما لتنفيذ جريمة سرقة كبرى كانا قد خططا لها. وعلى الرغم من أن خداعهما الطويل يؤثر على البطلين، نجد الشريرين قد ألقى القبض عليهما في النهاية.

ومنذ زمن طويل، يستفيد السياسيون من اختلاق أجندات الأخبار في دول بعينها، لكن الأمر الذي لا مفر منه هو أن خططهم تفشل عند نقطة ما، كما كان الحال مع ليكس لوثر والجوكر. وحتى إذا صدق الناس تلك الأجندات الكاذبة في البداية، فإنهم يكتسبون حصانة منها بمرور الوقت وخاصة عندما تصبح حياتهم اليومية صعبة.

من الصعب للغاية صرف انتباه الرأي العام بإخفاء شيء كبير بحجم الأزمة الاقتصادية خلف أخبار مختلفة. وقد تصدرت المعارضة المشهد في انتقاد مشروع قناة إسطنبول، مما جعل الرأي العام يشعر بالمزيد من الارتياح لغعل المزيد، دون الخوف من التداعيات. والمهمة الأساسية للمعارضة الآن هي أن تبدأ في الحديث عن الاقتصاد كما فعلت مع القناة، وتؤكد أن وجود أزمة اقتصادية يضر بالناس، وتشرح خططها للخروج بالبلاد من هذه الأزمة. وإذا لم تغفل المعارضة هذا، فستصبح تركيا أقرب إلى حافة الهاوية بتمسكها بتلك الأخبار المختلفة.

والتنمية لا يؤيدون المشروع بقدر ما يعارضونه من يقفون ضده. ومن الممكن النظر إلى مشروع القناة على أنه أشبه بخطط الرئيس الأميركي دونالد ترامب الرامية إلى بناء جدار عظيم على الحدود مع المكسيك، فكلفة بناء المشروع مرتفعة للغاية، وأثره لن يكون كبيرا، لكنه في الحقيقة أداة مفيدة يمكن استغلالها خلال الانتخابات.



### من الصعب للغاية صرف انتباه الرأي العام في تركيا بإخفاء شيء كبير بحجم الأزمة الاقتصادية خلف أخبار مختلفة

عندما يختلق السياسيون في تركيا وفي أنحاء العالم أخبارا، تتبادر إلى ذهني شخصيتا ليكس لوثر والجوكر العدويين اللذين لسوبر مان وباتمان، عندما قالا إنهما سيعيشان حياة طبيعية وسيخلان في شراكة. فعلى الرغم من أن بطلينا لا يصدقانها، نجدهما يفتلان عندما يحاولان الإمساك بهما في حالة تلبس، لأن ليكس لوثر والجوكر لا يمكن أن يخطئ، ويستغل المجرمان تحامل

وفي الآونة الأخيرة، صارت بيانات الحكومة وتصريحاتها تؤكد كيف ستكون قناة إسطنبول هبة للاقتصاد. لكن، مشروع قناة إسطنبول، إذا اكتمل أصلا، فإنه لن يكون صعبا ومكلفا فقط بل يبدو أيضا أنه سيضيف المزيد من الأعباء الاقتصادية وسيدمر البيئة المحيطة به.

في المقابل تزداد القضية الليبية تعقيدا يوما بعد يوم، لكنها لم تصبح بعد مريكة على النحو الذي باتت عليه سياسة تركيا في سوريا. وبطبيعة الحال، فإن خلف الستار يوجد أثر لا يمكن أن ينكره أحد لخطوة إعادة ترسيم الحدود التي نفذتها روسيا. لكن ما زال هناك سؤال حول ما إذا كان المرتزقة الذين أرسلوا من سوريا للقتال في ليبيا سيحصلون على الجنسية التركية. وبالنظر إلى قضيتي قناة إسطنبول وليبيا، فإننا نستطيع أن نرى أن هاتين القضيتين لا تحداثان استقطابا مائلا للذي تسببتا فيه في الماضي. ومن ثم، فإنهما لن تناسبا أهداف حزب العدالة والتنمية بشكل كاف. أما في ما يتعلق بإجراء انتخابات مبكرة من عدمه، فإن حزب العدالة والتنمية سيجد صعوبة في تحقيق الفوز باستخدام التكتيكات المثيرة للخلاف، التي استخدمتها مرات كثيرة جدا من قبل. وعلى الرغم من أن مشروع قناة إسطنبول يبدو أفضل دعاية لديه الآن، فإن ناخبي حزب العدالة

علي عبادي كاتب في أحوال تركية

رغم أن هناك الكثير من الأخبار المختلفة التي تجذب اهتماما كبيرا في تركيا، إلا أن موضوعين يتصدران المشهد هذه الأيام: الأول هو مشروع قناة إسطنبول، والثاني قضية الحرب، وإذا نظرنا بعمق نستطيع أن نرى أن هذين الموضوعين هدفهما إلهاء الرأي العام عن مشاكل البلاد الحقيقية.

القضية الأكبر التي لا يريد المسؤولون أن يناقشها الرأي العام، هي أن البلاد تعاني من أزمة اقتصادية. وبين حين وآخر، يخرج وزير ما ليقول إن وضع الاقتصاد جيد، لكن المواطن العادي في الشارع يعرف من تجربته الخاصة أن هذا غير صحيح. ومع ذلك يخشى الأتراك الجهر بذلك كي لا يتعرضوا لمشاكل أو ينتهي بهم الحال في السجن. ولذلك لا يستطيع أحد أن يتفوه بكلمة واحدة عن المشكلة. لا تزال استطلاعات الرأي تظهر أن القاعدة المؤيدة لحزب العدالة والتنمية الحاكم ستظل تصوت له، رغم الأزمة. وفي كل الأحوال، يبدو أن دواعي الحبطة والحذر تستلزم الحديث عن أمور مثل مشروع قناة إسطنبول وليبيا، بدلا من الأزمة الاقتصادية.



الدعاية على حساب الشعب